



أصحاب المصالح

تقوم الحكومة على حماية حقوق كافة الأطراف التي تتعامل مع المنشأة، هذه الأطراف قد تكون داخلية وعلى سبيل المثال لا الحصر: المساهمين، أو خارجية على سبيل المثال لا الحصر: بنوك، موردين، أو حملة سندات، كما أن القرارات المتخذة وأسلوب إدارة المنشأة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تؤثر على مصالح هذه الأطراف في المنشأة، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بوضع سياسات مكتوبة تؤدي إلى تنظيم العلاقات مع أصحاب المصالح وتحمي حقوقهم



حقوق أصحاب المصالح

من أبرز حقوق أصحاب المصالح:



التعويض عند الإخلال بأي حق من حقوقهم المقررة نظاماً أو التي تم الاتفاق عليها في العقود



بيان كيفية تسوية الخلافات والشكوى التي قد تنشأ بينهم وبين المنشأة



المحافظة على سرية البيانات والعلوم التي تتعلق بهم



وضع سياسات وإجراءات قواعد السلوك المهني للمديرين والعاملين تتوافق ومعايير المهنية والأخلاقية في الشركة وذلك لتنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح

بيان كيفية بناء العلاقات الجيدة مع العملاء والموردين



آليات تكفل مراقبة تطبيق المنشأة لقواعد السلوك المهني



عمل المنشأة مع أصحاب المصالح وفق الشروط والأحكام المتبعة مع أصحاب المصالح دون تمييز



حصول أصحاب المصالح على معلومات صحيحة وكافية تتعلق بنشاطهم، تمكّنهم من أداء مهامهم بشكل مناسب

